المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 5167
الصفحـات : 4 المسلسل : 25

السعودية تمدد إعفاء الأسمنت المستورد من الرسوم الجمركية عامين

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 04-12-2007
الصفحـات : 4
العـــدد : 5167
المسلسل : 25

«الاقتصادية» من الرياض

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أمس برئاسة نائب خادم الحرمين الشريفين الأمير سلطان بن عبد العزيز، على تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء القاضي بتمديد فترة إعفاء الأسمنت المستورد من خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الرسوم الجمركية، وذلك لمدة سنتين بدءاً من الأول من كانون الثاني (يناير) 2008.

وأوضح الدكتور جبارة بن عيد الصريصري وزير النقل وزير الثقافة والإعلام بالنيابة، أن القرار جاء بعد الاطلاع على محضر الاجتماع الـ 73 للجنة التعاون المالي والاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ووفقا للقرار، تتحمل الدولة الرسم الجمركي البالغ 5 في المائة على الأسمنت خلال مدة الإعفاء، على أن يطبق هذا الرسم بعد انتهاء هذه المدة.

كما تتحمل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بحديد التسليح المستورد من خارج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار حتى نهاية 2009.

وكانت الحكومة قد قررت مطلع العام الجاري والعام الماضي أيضا تمديد إعفاء الأسمنت المستورد من رسوم الحماية على الصناعة الوطنية وذلك في أعقاب ارتفاع الأسعار ونقص المعروض المحلي.

وأشارت الحكومة في حينها إلى أن الإعفاء يرمي إلى خدمة المواطنين الذين تعطلت مشاريعهم السكنية أو الاستثمارية نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الأسمنت أو حدوث نقص كبير في المعروض. وتقدر الأسعار حاليا في المدن الرئيسية القريبة من مواقع الإنتاج بنحو 13 ريالا للكيس الواحد، فيما ترتفع إلى 18 ريالا في المناطق البعيدة.

والمعلوم أن وزارة التجارة والصناعة رخصت خلال الفترة الماضية لعدد من مصانع الأسمنت في إطار زيادة الإنتاج المحلي، كما أنها كثفت رقابتها على الأسواق لضمان عدم التلاعب في الأسعار ورفعها دون مسوغات حقيقية. وتضمن القرار حينها تمديد العمل بالرسم الجمركي البالغ 5 في المائة على الأسمنت المستورد بدلا من رسم الحماية الجمركية البالغ 20 في المائة. وجاءت الموافقة حينها بناء على طلب وزير المالية، حيث يتسق قرار الإعفاء مع قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج القاضي بتمديد فترة إعفاء الأسمنت المستورد من خارج دول المجلس من الرسوم الجمركية.

وأوضح مستثمرون في قطاع الأسمنت أن القرار جاء بتخطيط ورؤية استراتيجية اقتصادية تهم الوطن والمواطن، حيث تبذل حكومة المملكة جهودا جبارة في محاربة ارتفاع أسعار الأسمنت. وتوجد في السعودية حاليا ثمان شركات أسمنت مساهمة إلى جانب عدد كبير من المصانع والشركات الجديدة التي تم الترخيص لها لمزاولة نشاطها في السوق التي تشهد إقبالا كبيرا على فضلا عن الطفرة العمرانية والصناعية الكبيرة في المملكة.